

في تفسيرها خمسة وعشرين تفسيراً فلم أجد فيها غناء، ولا رأيت قولاً فيها يسلم من التكلف، ثم رجعت إلى المصحف وحده، فوجدت المعنى واضحاً جلياً، فالقرآن أفصح الكلام وأبلغه وأظهره، وهو لا يحتاج عند من يعرف العربية؛ مفرداتها وأساليبها إلى تكلفات فنون النحو وغيره من فنون اللغة عند حافظي أحكامها من الكتب مع عدم تحصيل ملكة البلاغة. ثم قال الشيخ رشيد إلى آخر ما أطال به في الإنكار على المفسرين الذين عدوا الآية مشكلة لأنها لم تنطبق على مذاهبهم انطباقاً طاهراً سالماً من الركابة وضعف التأليف. ثم قال الشيخ رشيد: وإذا كان رحمه الله راجع خمسة وعشرين تفسيراً رجاء أن يجد فيها قولاً لا تكلف فيه، فأنا لم أراجع عند كتابة تفسيرها إلا روح المعاني، وهو آخر التفاسير المتداولة تأليفاً، وصاحبه واسع الاطلاع، فإذا به يقول: ((الآية من معضلات القرآن، ولعلها بعد تحتاج إلى نظر دقيق)). قال الشيخ رشيد: وو الله أن الآية ليست معضلة ولا مشكلة، وليس في القرآن معضلات إلا عند المفتونين بالروايات والاصطلاحات وعند من اتخذوا المذاهب المحدثه بعد القرآن أصولاً للدين يعرضون القرآن عليها عرضاً، فإذا وافقها بغير تكلف، أو بتكلف قليل فرحوا، وإلا عدوها من المشكلات والمعضلات، على أن القاعدة القطعية المعروفة عن أنزل عليه القرآن صلى الله عليه وسلم، وعن خلفائه الراشدين رضي الله عنهم، أن القرآن هو الأصل الأول لهذا الدين، وأن حكم الله يلتبس فيه أولاً، فإن وجد فيه فمنه يؤخذ وعليه يعول، ولا يحتاج معه إلى مأخذ آخر، وإن لم يوجد التمس من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، على هذا أقر النبي معاذاً حين أرسله إلى اليمن، وبهذا كان يتوأسى الخلفاء والأئمة من الصحابة والتابعين)).

أما الجمهور فقد قالوا: إن المذاهب المعروفة عندنا لا تبيح التيمم للمسافر إلا عند فقد الماء، ولا يمكن أن يعقل ذلك من أرباب المذاهب كلها إلا إذا كان لديهم أصل لذلك الحكم يجعلهم يقفون أمام الآية هذا الموقف الذي وقفوه، وكانت به في نظرهم من المشكلات والمعضلات، ولكن أي أصل هذا الذي يقف أمامهم قبل القرآن ويجعلونه حكماً على القرآن؟ قالوا: إن الأحاديث والروايات التي: